ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name:
Saad Hamid Ibrahim
Academic Title:
Asst. Prof. Dr.
Institutional Affiliation:
Al-Mustansiriya University
College of Political Science
Corresponding author E-mail:
dr.saadhameed@uomustansiriyah.edu.iq

Keywords:
Zionism
The Arabian Gulf
Security Doctrine
ARTICLE INFO
Article history:
Received:
9 March 2025
Received in revised form:
20 March 2025
Accepted:
26 June 2025
Final Proofreading:
Available online:
28 June 2025
E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

| Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) |

Transformations in the Security Doctrine of Zionist Thought after the Normalization of Relations with the Arabian Gulf

ABSTRACT:

This research addresses the topic of "Transformations in the Security Doctrine in Zionist Thought after the Normalization of Relations with the Arabian Gulf," as one of the most prominent geopolitical transformations witnessed in the region over the past decade. It examines the impact of normalization agreements—particularly with the UAE and Bahrain—on the foundations of Israeli security thought. The research is based on a central premise: Gulf normalization was not merely a diplomatic or economic step, but rather represented a strategic variable that reshaped the regional environment from a Zionist perspective, producing qualitative shifts in security concepts, deterrence tools, the nature of alliances, and perceptions of threats. The study concluded that Zionism is redefining the concept of "strategic depth" to include Gulf partnerships and developing a security discourse that transcends the traditional boundaries of confrontation, employing soft and technological tools, while simultaneously embracing traditional threats such as Iran and Hamas. The study also demonstrated that this shift is not without contradictions, particularly in light of the ongoing occupation and the complexity of the Palestinian issue. This places the Zionist security doctrine in a state of constant restructuring, influenced by the fragile balances in the region and the determinants of the Zionist interior.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

تحولات العقيدة الأمنية في الفكر الصهيوني بعد تطبيع العلاقات مع الخليج العربي

أ.م.د. سعد حميد إبراهيم/الجامِعة المُستنصرية/كُلية العلوم السياسية/بغداد/العِراق

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع "تحولات العقيدة الأمنية في الفكر الصهيوني بعد تطبيع العلاقات مع الخليج العربي"، بوصفه أحد أبرز التحولات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير، وذلك من خلال دراسة أثر

اتفاقيات التطبيع – خاصة مع الإمارات والبحرين – على مرتكزات الفكر الأمني الإسرائيلي، يستند البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن التطبيع الخليجي لم يكن مجرد خطوة دبلوماسية أو اقتصادية، بل مثّل متغيرًا استراتيجيًا أعاد رسم البيئة الإقليمية من منظور صهيوني، وأنتج تحولات نوعية في مفاهيم الأمن، وأدوات الردع، وطبيعة التحالفات، وإدراك مصادر التهديد.

وقد خلص البحث إلى أن الصهيونية باتت تعيد تعريف مفهوم "العمق الاستراتيجي" ليشمل الشراكات الخليجية، وتطوّر خطابًا أمنيًا يتجاوز الحدود التقليدية للمواجهة، نحو توظيف أدوات ناعمة وتكنولوجية، بالتوازي مع استمرار حضور التهديدات التقليدية مثل إيران وحماس، كما بيّن البحث أن هذا التحول لا يخلو من تناقضات، لا سيما في ظل استمرار الاحتلال، وتعقيد الموقف من القضية الفلسطينية، وهو ما يجعل العقيدة الأمنية الصهيونية في حالة إعادة تشكيل مستمرة، تتأثر بالتوازنات الهشة في الإقليم ومحددات الداخل الصهيوني.

الكلمات المفتاحية: الصهيونية، الخليج العربي، العقيدة الأمنية.

مقدمة:

شكّلت العقيدة الأمنية الصهيونية على مدار عقود طويلة ركيزة أساسية في تشكيل السياسات العامة لدولة الاحتلال الصهيوني، وعبّرت عن تصورات استراتيجية عميقة تجاه بيئتها الإقليمية التي طالما اعتبرتها معادية، بما انعكس على نمط سلوكها العسكري والسياسي والدبلوماسي، وقد تأسست هذه العقيدة منذ لحظة قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ في ظل شعور وجودي دائم بالتهديد، حيث تصورت الصهيونية نفسها "جزيرة صغيرة" محاطة بأعداء، ما فرض عليها تبني مبدأ "الاعتماد على الذات" وتعزيز قدراتها العسكرية والتكنولوجية إلى الحد الأقصى، وتوسيع هامش الردع لمواجهة أي تهديد حقيقي أو محتمل.

لقد صيغت هذه العقيدة في سياق إقليمي صراعي، كانت فيه الدول العربية – وفي القلب منها دول الخليج – تقف موقفًا رافضًا للاعتراف بالكيان الصهيوني، وتدعمه القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مركزية، غير أن التحولات الجذرية التي شهدتها المنطقة، خاصة خلال العقد الأخير، وتحديدًا بعد توقيع **اتفاقيات التطبيع المعروفة باتفاقيات أبراهام في عام ٢٠٢٠** بين الصهيونية وبعض دول الخليج العربي، أدت إلى خلخلة المنظومة التقليدية للردع والصراع في الفكر الأمني الصهيوني، ودفعت باتجاه إعادة النظر في بعض مرتكزات العقيدة الأمنية التي استمرت لعقود.

في هذا السياق، مثّل تطبيع العلاقات مع الإمارات والبحرين لاحقًا، ثم انخراط أطراف خليجية أخرى في مسارات دبلوماسية وأمنية واقتصادية متزايدة مع الصهيونية، نقطة تحوّل استراتيجية، فرضت إعادة تقييم البيئة الإقليمية ومصادر التهديد، وشكلت حافزًا لإعادة تعريف مفهوم "العمق الاستراتيجي"، الذي لم يعد مقتصرًا على الدعم الغربي أو التفوق العسكري، بل بدأ يشمل التحالفات الإقليمية الجديدة، بما في ذلك مع دول كانت تُصنّف تقليديًا ضمن "دائرة العداء".

إن هذا التحول لا ينفصل عن السياقات الدولية والإقليمية الأوسع، خصوصًا في ظل الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من بعض ملفات المنطقة، وبروز تهديدات عابرة للحدود كالإرهاب، والهجمات السيبرانية، والتوترات في الممرات البحرية، والنفوذ الإيراني المتنامي، وقد جعلت هذه التحديات الجديدة من التعاون الأمني بين الصهيونية ودول الخليج خيارًا استراتيجيًا لدى الطرفين، رغم التباينات القائمة، وعلى رأسها الملف الفلسطيني الذي لا يزال يمثل عنصر توتر ضمني، وإن تراجعت مركزيته في الخطاب الأمني الصهيوني بعد التطبيع.

يعد هذا البحث محاولة لفهم **كيف أثّر تطبيع العلاقات الخليجية مع الصهيونية في إعادة تشكيل العقيدة الأمنية الصهيونية؟** وهل أدّى هذا التطبيع إلى تحولات جوهرية أم إلى مجرد تعديلات تكتيكية؟ كما تحاول البحث أن تضيء على مدى قدرة الصهيونية على استثمار هذا التحول لتدعيم قوتها الإقليمية، وما إذا كانت هذه الشراكات المستجدة تشكل رافدًا لتعزيز "الأمن القومي الصهيوني"، أم أنها تحمل في طياتها تناقضات داخلية وإقليمية قد تنفجر لاحقًا.

وينطلق هذا البحث من فرضية رئيسية مؤداها أن **التطبيع مع دول الخليج شكّل متغيرًا استراتيجيًا أدى إلى تحولات نوعية في العقيدة الأمنية الصهيونية**، سواء من حيث إدراك التهديدات، أو أدوات التعامل معها، أو من حيث طبيعة التحالفات ومفهوم الردع والعمق الاستراتيجي، وأن هذه التحولات لا تزال قيد التشكل، وتخضع لتفاعلات مستمرة مرتبطة بتطورات الملف النووي الإيراني، والوضع الفلسطيني، والتغيرات الداخلية في الاراضي المحتلة، ومواقف القوى الإقليمية الأخرى.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج قضية آنية تتصل بمستجدات المشهد الإقليمي والسياسات الأمنية لدولة الاحتلال الصهيوني، خاصة بعد التطبيع العلني مع دول خليجية محورية مثل الإمارات والبحرين، ومحاولات

الانفتاح المتبادل مع السعودية وقطر وعُمان بدرجات متفاوتة. ويمثل هذا التحول انعكاسًا لاصطفافات جديدة في المنطقة، تتداخل فيها الأبعاد الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية، وتعيد ترتيب أولويات الفاعلين الإقليميين.

اما **إشكالية البحث** فهي تتمحور حول التساؤل التالي:

إلى أي مدى أدى تطبيع العلاقات بين الصهيونية ودول الخليج العربي إلى إحداث تحولات جوهرية في العقيدة الأمنية الصهيونية؟

وتنبثق من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، منها:

١. ما هي الأسس النظرية والتاريخية التي قامت عليها العقيدة الأمنية الصهيونية منذ عام ١٩٤٨؟

٢. كيف تصورت الصهيونية دول الخليج العربي ضمن "بيئة التهديد" قبل التطبيع؟

٣. ما هي العوامل الإقليمية والدولية التي دفعت الصهيونية لإعادة تقييم عقيدتها الأمنية في ظل اتفاقيات أبراهام؟

٤. كيف أثّر التعاون الأمني والاستخباراتي بين الصهيونية ودول الخليج على المفاهيم المركزية كـ"الردع" و"العمق الاستراتيجي" و"تحييد التهديدات"؟

٥. هل أدى هذا التحول إلى إعادة هيكلة فعلية في بنية الفكر الأمني الصهيوني أم أنه مجرد تعديل ظرفي تكتيكي؟

٦. ما هي التحديات البنيوية والسياسية التي قد تعيق تحول هذه الشراكات إلى مرتكز دائم في العقيدة الأمنية الصهيونية؟

منهجية البحث

سوف يعتمد البحث منهجًا تحليليًا مقارنًا، يجمع بين أدوات التحليل النظري – من خلال مراجعة المفاهيم والمراحل التاريخية لتطور العقيدة الأمنية الصهيونية – والتحليل الواقعي – من خلال رصد التحولات الفعلية بعد اتفاقيات التطبيع، وردود الفعل الصهيونية والخليجية والإقليمية عليها.

تقسيم البحث :

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للعقيدة الأمنية الصهيونية قبل التطبيع الخليجي

المبحث الثاني: اتفاقيات التطبيع الخليجية كمتغير استراتيجي وتأثيرها الأولي على الفكر الأمني الصهيوني .

المبحث الثالث: العقيدة الأمنية الصهيونية في ظل التطبيع الخليجي : التحديات والمستقبل المنظور

المبحث الرابع: التحديات والمستقبل المنظور للعقيدة الأمنية الصهيونية في ظل التطبيع الخليجي

المبحث الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للعقيدة الأمنية الصهيونية قبل التطبيع الخليجي

شكّلت العقيدة الأمنية الصهيونية أحد الأعمدة المركزية في البنية الفكرية والاستراتيجية لدولة الاحتلال منذ نشأتها، بل يمكن القول إن المشروع الصهيوني برمته تأسس في بيئة أمنية شديدة التوتر، وكان محكومًا بهاجس وجودي مستمر، انعكس بوضوح في التفكير الاستراتيجي والعسكري والسياسي للقادة الصهاينة منذ المراحل الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين، لقد اتخذت هذه العقيدة طابعًا شاملاً، تجاوز البعد العسكري إلى أبعاد ثقافية ونفسية واقتصادية واجتماعية، في محاولة لبناء دولة ذات قدرات استثنائية على البقاء والتوسع في محيط إقليمي معادٍ.

وقبل أن تطرأ تحولات جذرية على البيئة الإقليمية، كما حدث لاحقًا مع توقيع اتفاقيات التطبيع مع بعض الدول الخليجية، كانت العقيدة الأمنية الصهيونية قائمة على افتراضات أساسية، أبرزها: أن "إسرائيل" دولة صغيرة الحجم ومحاطة بأعداء، ولا يمكن لها الاعتماد على الدعم الخارجي في لحظات الخطر، ومن ثم فإن بناء قوة ذاتية رادعة ومتطورة تكنولوجيا، إضافة إلى المبادرة بالحرب عند الضرورة، يُعد ضرورة وجودية[١].

ومن هذا المنطلق، تراكمت تصورات أمنية صهيونية على مدى عقود، بدأت منذ حقبة ما قبل إعلان الدولة في ١٩٤٨، مرورًا بالحروب الكبرى (١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣)، ووصولًا إلى مراحل ما بعد أوسلو، وانتفاضتي ١٩٨٧ و٢٠٠٠، والحروب على غزة، والمواجهة مع حزب الله، وغيرها من المحطات التي اختبرت مرونة العقيدة الأمنية وقدرتها على التكيف مع التهديدات المتغيرة.[٢]

ويتطلب فهم التحولات التي لحقت بهذه العقيدة – لاحقًا – في ضوء اتفاقيات التطبيع مع دول الخليج العربي، الوقوف أولاً على البنية المفاهيمية والنظرية التي انطلقت منها، وتفكيك المراحل التي مرت بها، والمرتكزات

التي تأسست عليها، والتحديات التي هزّت استقرارها قبل مرحلة التطبيع، من هنا، ينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: نشأة وتطور العقيدة الأمنية الصهيونية

١-الجذور التاريخية والأيديولوجية للفكر الأمني الصهيوني

تعود الجذور التاريخية والأيديولوجية للفكر الأمني الصهيوني إلى البنية العميقة للفكر القومي اليهودي الحديث، الذي تبلور في خضم التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها أوروبا في القرن التاسع عشر، وخاصة في ظل تزايد موجات العداء للسامية، واندماج اليهود في سياق الدولة القومية الأوروبية الحديثة، وقد ساهمت هذه السياقات في بلورة اتجاه فكري – سياسي جديد لدى قطاعات من النخب اليهودية، تمثّل في المشروع الصهيوني الذي هدف إلى إقامة وطن قومي لليهود، وقد ترافقت هذه الفكرة مع شعور مركزي لدى الصهاينة بوجود تهديد دائم لبقاء اليهود كأقلية في المجتمعات الأوروبية، وهو ما أنتج عقلية قائمة على الدفاع الذاتي والسيطرة الوقائية على المستقبل والمحيط[٣].

في هذا السياق، صاغ تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية، في كتابه **"الدولة اليهودية" (١٨٩٦)** الأسس النظرية لمشروع الدولة اليهودية، واعتبر أن قيام الدولة يستلزم تأسيس منظومة دفاع ذاتي مستقلة لا تعتمد على غيرها، وقد نبعت هذه الرؤية من وعيه بالإرث التاريخي الطويل من الاضطهاد والغيتوات، فكان الأمن وفقًا له وظيفة مركزية للسيادة السياسية اليهودية، ومن هنا بدأ الفكر الصهيوني يتبنى تصورًا أمنيًا يقوم على "الاعتماد على الذات"، وضرورة امتلاك أدوات الردع والدفاع، وعدم الركون إلى حماية القوى الأجنبية[٤].

ومع انتقال المشروع الصهيوني إلى فلسطين في بدايات القرن العشرين، بدأت هذه الرؤية تتجلى في الممارسة، حيث أُنشئت تشكيلات عسكرية شبه نظامية مثل "الهاغاناه" و"الإتسل" و"الليحي"، وكان دورها حماية المستوطنات اليهودية ومهاجمة ما اعتُبر مصادر تهديد، وقد شكلت هذه التنظيمات نواة للعقيدة الأمنية لاحقًا، حيث تمت صياغة مفهوم أمني متكامل يرى في العرب خطرًا وجوديًا يجب التعامل معه ليس فقط من منطلق دفاعي، وإنما استباقي وهجومي أيضًا[٥].

وقد تعزز هذا الاتجاه بعد إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وما أعقبه من حروب متتالية مع الدول العربية، مما رسّخ الطابع العسكري للعقيدة الأمنية الصهيونية، والتي أصبحت أحد أهم مرتكزات السياسات

الصهيونية الداخلية والخارجية، ولم تكن هذه العقيدة مجرد ممارسات ظرفية، بل تحوّلت إلى منظومة فكرية مؤسساتية، استندت إلى عدد من المبادئ الثابتة التي صاغها رواد المشروع الصهيوني وقادة الدولة الأوائل.

٢-أبرز منظري العقيدة الأمنية

يُعد من بين أبرز منظري العقيدة الأمنية، **دافيد بن غوريون**، أول رئيس وزراء لـ "إسرائيل"، المنظّر الأهم للعقيدة الأمنية الصهيونية، فقد صاغ رؤية أمنية قائمة على ثلاث ركائز: **الردع**، و**الإنذار المبكر**، و**نقل المعركة إلى أرض العدو**، وكان يرى أن أمن الصهيونية لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود قوة ذاتية مستقلة، قادرة على توجيه ضربات وقائية عند الضرورة، ومنع تفوق عسكري عربي محتمل، وقد أصبحت هذه المبادئ هي الأساس الذي انطلقت منه المؤسسة الأمنية الصهيونية لعقود طويلة[٦].

كما لعب **زئيف جابوتنسكي**، مؤسس التيار التنقيحي في الحركة الصهيونية، دورًا مهمًا في تأطير الرؤية الأمنية من خلال ما عُرف بـ**"نظرية الجدار الحديدي"**، التي قال فيها إن على اليهود بناء "جدار حديدي" من القوة العسكرية ضد العرب، حتى يستسلم هؤلاء ويقبلوا بوجود الصهيونية كأمر واقع، وقد أثّرت هذه النظرية بعمق في السياسات الأمنية الصهيونية، لا سيما في ما يتعلق بالتعامل مع الفلسطينيين[٧].

وبعد عام ١٩٦٧، اتخذت العقيدة الأمنية الصهيونية طابعًا توسعيًا، بعد أن رأت النخبة الصهيونية في السيطرة على الأراضي المحتلة (الضفة الغربية، غزة، الجولان، سيناء) فرصة لتعزيز العمق الاستراتيجي، ووسيلة لتحسين وضعها التفاوضي مستقبلًا، وقد برز في هذه المرحلة **يغئال ألون** بخطته المعروفة باسم "خطة ألون"، التي اقترحت الإبقاء على شريط استراتيجي من الضفة الغربية تحت السيطرة الصهيونية، بحجة الحماية الأمنية من أي تهديد محتمل من الشرق، كما أن **موشيه دايان**، أحد الرموز العسكرية الصهيونية، دعا إلى سياسة تعتمد على الردع والضربات الاستباقية، والإبقاء على زمام المبادرة بيد الصهيونية[٨].

وفي العقود الأخيرة، تطورت العقيدة الأمنية لتواجه التحديات الجديدة، بما فيها **التهديدات غير التقليدية**، مثل حركات المقاومة المسلحة، والتكنولوجيا العسكرية الجديدة، والفضاء السيبراني، والتهديدات الداخلية، وقد ساهم قادة عسكريون مثل **أمنون شاحاك**، رئيس الأركان الأسبق، في تطوير هذه الرؤية، حيث أكد على أهمية الدمج بين القدرات الاستخباراتية والتقنيات الحديثة في إدارة الأمن الصهيوني، وخاصة في مواجهة ما أُطلق عليه "الإرهاب غير المتماثل"[٩].

إلى جانب ذلك، بدأت المؤسسة الأمنية الصهيونية تعتمد على مبدأ "تفتيت الجبهات" وتكريس الانقسامات في المحيط العربي والإسلامي، في إطار ما يُعرف بـ"نظرية الأطراف"، التي ترى أن أمن الصهيونية يتحقق من خلال بناء تحالفات مع دول أو مكونات غير عربية أو معادية للأنظمة التقليدية، وهو ما ظهر في علاقاتها مع إيران في فترة الشاه، وتركيا قبل العقد الأخير، ثم بعض القوى الكردية، والآن مع بعض دول الخليج في سياق التطبيع الأمني والاستخباراتي[١٠].

يتّضح من ذلك أن الفكر الأمني الصهيوني ليس مجرد سياسات رد فعل ظرفية، بل هو **منظومة فكرية مؤدلجة**، تقوم على تصور وجودي للتهديد، وعلى قناعة بأن البقاء مرهون بالقوة والسيطرة المسبقة، وهي عقيدة تتجدد وفقًا للتحولات الدولية والإقليمية، لكنها تحتفظ بثوابتها من حيث السعي إلى التفوق النوعي، والضربات الاستباقية، وتحقيق الأمن من خلال الردع والهيمنة.

ومع تصاعد التحديات التي تواجهها الصهيونية في البيئة الأمنية الإقليمية، لا سيما مع تغير موازين القوى، وصعود قوى غير دولانية، باتت العقيدة الأمنية الصهيونية أكثر تركيزًا على التهديدات السيبرانية والمجتمعية، والانكشاف الأمني، والحرب النفسية، ومفاهيم "الردع الذكي" و"الحرب متعددة الأبعاد"، مما يضيف تعقيدات جديدة على البنية الأمنية الصهيونية، ويجعل أمنها في حالة سيولة استراتيجية دائمة.

٣–المراحل الرئيسية لتطور العقيدة الأمنية قبل اتفاقيات أبراهام

مرّت العقيدة الأمنية الصهيونية بتحولات جوهرية منذ تأسيس الدولة عام ١٩٤٨ حتى ما قبل توقيع اتفاقيات أبراهام عام ٢٠٢٠، متأثرة بالمتغيرات الإقليمية والدولية، والتحولات في بنية التهديدات التي تواجهها، ويُمكن تقسيم تطور هذه العقيدة إلى أربع مراحل رئيسية، لكل منها خصوصياتها الاستراتيجية والعسكرية.

المرحلة التأسيسية (١٩٤٨–١٩٦٧) شكلت الأساس البنيوي للعقيدة الأمنية الصهيونية، حيث تبلورت رؤية ترتكز على الردع الاستباقي، والحروب الخاطفة، ونقل المعركة إلى أرض العدو، كانت "الصهيونية" في هذه المرحلة تفتقر إلى العمق الجغرافي، الأمر الذي فرض عليها تبني استراتيجية تقوم على المبادرة السريعة بالحرب، كما ظهر جليًا في عدوان ١٩٥٦ على مصر، ثم في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، التي مثّلت ذروة نجاح هذه العقيدة في تحقيق مكاسب استراتيجية، عبر احتلال أراضٍ عربية واسعة مثل الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، ما وفر لها مؤقتًا عمقًا استراتيجيًا[١١].

أما مرحلة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، فقد مثّلت تحولًا جذريًا في التفكير الأمني الصهيوني، فقد كشفت الحرب عن خلل في نظرية الردع والتقديرات الاستخبارية الالصهيونية، بعدما نجحت مصر وسوريا في تحقيق عنصر المفاجأة وتكبيد "الصهيونية" خسائر كبيرة، دفع ذلك صناع القرار إلى إدماج عنصر "الإنذار المبكر" كجزء حيوي في العقيدة الأمنية، إلى جانب تطوير سلاح الجو والاعتماد المتزايد على المخابرات والتكنولوجيا، كما بدأت العقيدة تأخذ منحى أكثر حذرًا، مع إعادة التفكير في قابلية "الصهيونية" لخوض حروب شاملة طويلة الأمد[١٢].

ومع الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، دخلت العقيدة الأمنية مرحلة المواجهات غير التقليدية، حيث واجه الجيش الصهيوني حركات مقاومة محلية، أبرزها "حزب الله"، ما فرض على "إسرائيل" تطوير آليات جديدة للتعامل مع حروب العصابات، وحرب المدن، والكمائن، والاستخدام المكثف للصواريخ، هذه المرحلة كشفت محدودية فعالية الجيش النظامي في مواجهة جماعات غير نظامية، ودفعت نحو تطوير القدرات الاستخبارية والمراقبة الجوية، والتدخلات الخاصة، بالإضافة إلى بناء مناطق عازلة داخل الأراضي اللبنانية حتى الانسحاب عام ٢٠٠٠[١٣].

أما المرحلة الأخيرة قبل اتفاقيات أبراهام (٢٠٠٠–٢٠٢٠)، فقد شهدت اندلا ع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، وما تلاها من تصاعد في الهجمات الفدائية والصاروخية، لا سيما من قطاع غزة بعد انسحاب "إسرائيل" عام ٢٠٠٥، وتنامي قوة حركة "حماس"، كما برزت تهديدات جديدة مثل الهجمات الإلكترونية، وحروب المعلومات، وتعاظم الدور الإيراني الإقليمي، لا سيما عبر دعم "حزب الله" وفصائل المقاومة الفلسطينية، في هذا السياق، أعادت "إسرائيل" تعريف أولوياتها الأمنية، لتشمل الأمن الداخلي، والمنظومات الدفاعية متعددة الطبقات مثل "القبة الحديدية"، وتعزيز العمل الاستخباري والاختراق التكنولوجي، بالإضافة إلى توسيع التحالفات الإقليمية ضمن ما عُرف لاحقًا بمسار التطبيع الأمني[١٤].

ثانيًا: المرتكزات الأساسية للعقيدة الأمنية التقليدية

تمثل العقيدة الأمنية الصهيونية التقليدية الإطار المفاهيمي والاستراتيجي الذي تأسست عليه السياسات الدفاعية والعسكرية لدولة الاحتلال منذ نشأتها وحتى قبيل التحولات المرتبطة باتفاقيات التطبيع الأخيرة، وتستند هذه العقيدة إلى مجموعة من المرتكزات المتشابكة، التي تجذرت في العقل السياسي والعسكري الصهيوني على

مدى عقود، مستمدة من السياقات التاريخية والفكرية التي نشأت فيها الحركة الصهيونية، ومن طبيعة البيئة الإقليمية التي أحاطت بالدولة الوليدة.

١–مفهوم "الأمن الوجودي" والتهديدات المحيطة:

ينطلق الفكر الأمني الصهيوني من فكرة مركزية تُعرف بـ"الأمن الوجودي"، أي حماية وجود الدولة ذاته في وجه أي تهديد يمكن أن يؤدي إلى زوالها، وليس مجرد الأمن بمفهومه التقليدي المتعلق بحماية الحدود والمواطنين، هذه الرؤية ليست مجرد تحليل عسكري، بل هي امتداد لتجربة تاريخية عميقة في الوعي اليهودي، قائمة على الاضطهاد والشتات والمحرقة النازية (الهولوكوست)، والتي أصبحت أحد المبررات الدائمة لتغذية الشعور بالخطر الوجودي[١٥].

وفي هذا السياق، اعتُبرت الدول العربية المحيطة – وخاصة مصر وسوريا والعراق – تهديدات دائمة، تُعامل معها "الصهاينة" من منطلق الشك والعداء، وقد رسّخت العقيدة الأمنية أن التهديد العربي ليس فقط عسكريًا بل هو تهديد للشرعية والوجود نفسه، ولهذا فإن أي بوادر تهديد تُقابل بسياسة ردع قاسية أو بضربات استباقية، كما حدث في عدوان ١٩٦٧[١٦].

٢–مبدأ "الاعتماد على الذات" وقوة الردع:

ترسخ في العقيدة الأمنية الصهيونية منذ نشأتها مبدأ "الاعتماد على الذات"، والذي يعني ضرورة أن تعتمد "الصهيونية" على قدراتها العسكرية الذاتية دون الاتكال الكامل على أي طرف خارجي، حتى لو كان حليفًا، ويعكس هذا المبدأ انعدام الثقة في الالتزامات الدولية تجاه أمن "الصهيونية"، خاصةً بعد ما تعتبره القيادة الصهيونية "خذلان" القوى الكبرى لليهود خلال الحرب العالمية الثانية[١٧].

ولتجسيد هذا المبدأ، عملت "الصهيونية" على بناء جيش قوي مدجج بأحدث الأسلحة، مع التركيز على السرعة والحسم في الحروب، كما حدث في العقود الأولى من قيام الدولة، وارتبط هذا بالتفوق النوعي في مجال التكنولوجيا العسكرية، وبناء ترسانة ردعية، تُوّجت بما يُعرف بسياسة "الغموض النووي"، حيث لم تؤكد "الصهيونية" امتلاكها لسلاح نووي، لكنها لم تنفِه أيضًا، مما وفر لها ردعًا استراتيجيًا مبهمًا ضد خصومها، خاصة إيران والعراق في العقود السابقة[١٨].

٣-أهمية التفوق العسكري والتكنولوجي:

يُعدّ الحفاظ على التفوق العسكري والتكنولوجي ركيزة لا غنى عنها في العقيدة الأمنية الصهيونية، إذ لا يكفي تحقيق الردع بمفهومه التقليدي، بل يجب أن يُدعم بقدرة عسكرية ساحقة تمكن الجيش من التفوق في أي مواجهة، لهذا الغرض، أنشأت "الصهيونية" بنية تحتية صناعية عسكرية متقدمة، من أبرزها شركة "رافائيل" وشركة "الصناعات الجوية الصهيونية(IAI) "، اللتان تزودان الجيش بأنظمة تسليح متقدمة تشمل الصواريخ والطائرات المسيرة وأنظمة الدفاع الجوي[١٩].

كما استفادت "الصهيونية" من شراكات استراتيجية، لا سيما مع الولايات المتحدة، التي زودتها بأحدث الطائرات المقاتلة (مثل"F-35" ، وساعدتها على تطوير منظومات دفاعية مثل "القبة الحديدية"، و"مقلاع داوود"، و"حيتس"، لتوفير حماية متعددة الطبقات ضد الصواريخ قصيرة وبعيدة المدى، خصوصًا في ظل التهديدات القادمة من قطاع غزة ولبنان[٢٠].

٤- دور التحالفات الاستراتيجية – الولايات المتحدة نموذجًا:

رغم اعتماد "الصهيونية" على الذات عسكريًا، فإنها لم تهمل أهمية التحالفات الاستراتيجية، وفي مقدمتها العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل أكبر داعم عسكري وسياسي لها، فقد تطورت هذه العلاقة منذ الخمسينيات، وبلغت ذروتها في العقود الأخيرة، من خلال اتفاقات تعاون عسكري ومساعدات سنوية ثابتة تتجاوز ٣.٨ مليار دولار[٢١].

وقد مكنت هذه العلاقة "الصهيونية" من الحفاظ على تفوقها العسكري، إذ تحرص واشنطن على ضمان ما يُعرف بـ"التفوق النوعي الصهيوني (QME) "عبر التحكم في نوعية السلاح الذي يُسمح ببيعه للدول العربية، ومنح "الصهيونية" الأولوية في الحصول على التكنولوجيا الدفاعية الأمريكية المتقدمة، كما شكلت المظلة السياسية الأمريكية دعمًا حيويًا لمواقف "الصهيونية" في المحافل الدولية، وخاصة في مجلس الأمن الدولي، مما وفر لها نوعًا من الحصانة ضد الإدانة الدولية في كثير من الأحيان[٢٢].

٥- التعامل مع الصراع العربي الصهيوني كقضية مركزية:

ظل الصراع مع الدول العربية والفلسطينيين في قلب العقيدة الأمنية الصهيونية، حيث اعتبرته القيادة السياسية والعسكرية الصهيونية تهديدًا دائمًا يجب التعامل معه من منطلق أمني بحت، ورفضت "الصهيونية" لفترة طويلة الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية، واعتبرت أن التسويات السياسية لا يمكن أن تتم إلا وفق شروطها الأمنية.

وقد انعكس ذلك في سياستها التوسعية، فكانت الذريعة الأمنية تُستخدم دومًا لتبرير الاحتلال، والاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، ومواصلة الحصار على قطاع غزة، كما كانت الأولوية لأي مفاوضات أو مبادرات سلام تتعلق بـ"ضمان الأمن الصهيوني أولًا"، الأمر الذي أفرغ هذه المبادرات من مضمونها الحقيقي، وأبقى العقيدة الأمنية في موقع الحاكم لأي توجه سياسي تجاه الصراع[٢٣].

وبذلك فإن العقيدة الأمنية الصهيونية ليست مجرد مقاربة عسكرية، بل هي رؤية وجودية متكاملة تنبع من تجربة تاريخية، وتُغذى بهاجس مستمر بالخطر، وتُترجم إلى سياسات توسعية وعدوانية، ومن خلال هذه المرتكزات الخمسة – الأمن الوجودي، الاعتماد على الذات، التفوق العسكري، التحالفات الاستراتيجية، مركزية الصراع – استطاعت "الصهيونية" ترسيخ موقعها كقوة عسكرية إقليمية، على حساب الحقوق العربية والفلسطينية، وباستخدام منظومة أمنية تُغلف مشاريعها الاستعمارية برداء "الدفاع عن النفس".

ثالثًا: التحديات التي واجهت العقيدة الأمنية التقليدية قبل التطبيع

عرفت العقيدة الأمنية الصهيونية في العقود الأخيرة جملة من التحديات التي دفعت نحو إعادة تقييم جوهري لمفاهيمها وأدواتها، فقد تغيّرت طبيعة التهديدات التي تواجهها "الصهيونية" من حروب تقليدية مع جيوش نظامية إلى صراعات غير متكافئة مع أطراف غير دولية تعتمد تكتيكات حرب العصابات والهجمات الصاروخية، كما مثّل التهديد السيبراني وتنامي القدرات الإيرانية النووية والأوضاع الداخلية الصهيونية عناصر ضغط جديدة على هذه العقيدة.

١-تغير طبيعة التهديدات

أول هذه التحديات تمثل في **تحول طبيعة التهديدات**، فبعد أن كانت الحروب الكبرى، كحرب ١٩٦٧ و١٩٧٣، تدور بين جيوش منظمة، أصبح التهديد يأتي من تنظيمات غير تقليدية، أبرزها "حزب الله" في لبنان و"حماس" في غزة، اللتان طورتا قدرات صاروخية غير مسبوقة، ففقدت العقيدة الأمنية قدرتها على حسم المعارك

بسرعة وبتكاليف منخفضة كما كانت تتصور سابقًا، وقد تجلت هذه المعضلة بوضوح في حرب لبنان ٢٠٠٦ والعدوان على غزة ٢٠١٤، حيث أظهرت الصهيونية محدودية في الردع والسيطرة[٢٤].

بالإضافة إلى ذلك، برز **التهديد السيبراني** كعامل استراتيجي جديد، حيث تعرّضت منشآت صهيونية حساسة لهجمات إلكترونية، استهدفت بنى تحتية كالمياه والطاقة والقطاع الصحي، هذه التهديدات استلزمت تحديثًا في بنية الأجهزة الأمنية وتوسيع مهامها لتشمل الأمن الرقمي، وهو ما لم يكن جزءًا من المفهوم التقليدي للأمن الصهيوني[٢٥].

وعلى مستوى التهديدات الاستراتيجية الكبرى، شكّل **البرنامج النووي الإيراني** تحديًا وجوديًا يتجاوز طبيعة التهديد التقليدي، مما دفع الصهيونية إلى تبني مبدأ "الضربة الوقائية" وإعادة ترتيب أولوياتها الاستخباراتية والعسكرية بما يعكس حجم الخطر المحتمل، كما توسعت مهام جهاز "الموساد" ليشمل عمليات تخريب وتصفية في العمق الإيراني، بما يعكس تحولًا في العقيدة من الدفاع إلى المبادرة الهجومية الوقائية[٢٦].

٢-التحولات في البيئة الإقليمية والدولية

من جهة أخرى، شكّلت **التحولات الإقليمية والدولية** تحديًا إضافيًا، فالثورات العربية منذ ٢٠١١ وما أعقبها من انهيار أنظمة إقليمية مثل سوريا وليبيا، أدت إلى فراغات أمنية كبيرة، وغيّرت من طبيعة موازين القوى، هذا التحول خفف من التهديد التقليدي للجيوش العربية، لكنه أدى إلى حالة من عدم اليقين الاستراتيجي، خاصة مع صعود أدوار قوى مثل إيران وتركيا، كما أن الانسحاب الأمريكي التدريجي من المنطقة عمّق هذه المخاوف، إذ لم تعد "الصهيونية" قادرة على التعويل الكامل على الغطاء الأمريكي في مواجهة التهديدات المتجددة[٢٧].

٣-التأثيرات الداخلية على صنع القرار الأمني

وأخيرًا، كانت **التحولات الداخلية** الصهيونية عاملًا ضاغطًا على العقيدة الأمنية، فقد شهدت الدولة العبرية تزايدًا في الانقسامات السياسية والاجتماعية، وتضاربًا في التوجهات حول سبل التعامل مع القضية الفلسطينية، هذه الخلافات انعكست في تضارب السياسات بين مؤسسات الدولة، بين من يدعو للحسم العسكري ومن يفضل التهدئة والحلول السياسية، كما أدى صعود التيارات الدينية القومية إلى تسييس متزايد للقرار الأمني، مما قلل من فاعلية التقدير المهني البحت في صياغة السياسات الدفاعية[٢٨].

المبحث الثاني

اتفاقيات التطبيع الخليجية كمتغير استراتيجي وتأثيرها الأولي على الفكر الأمني الصهيوني

شكّلت اتفاقيات التطبيع التي أُبرمت بين الصهيونية وعدد من الدول الخليجية (لا سيما الإمارات العربية المتحدة والبحرين) في إطار ما عُرف بـ"اتفاقيات أبراهام" عام ٢٠٢٠، نقطة تحول مفصلية في البيئة الجيوسياسية للشرق الأوسط، وأحدثت تغيّراً عميقاً في أنماط العلاقات الإقليمية، بما في ذلك العلاقات الأمنية، لقد تجاوزت هذه الاتفاقيات مجرد كونها ترتيبات دبلوماسية بين أطراف كانت على خلاف تاريخي، لتتحول إلى متغير استراتيجي له تداعيات مباشرة على الفكر الأمني الصهيوني، وعلى طريقة فهمه لمصادر التهديد، وبناء التحالفات، وصياغة العقيدة الأمنية المستقبلية.

ولأول مرة، وجدت الصهيونية نفسها تقيم علاقات طبيعية وعلنية مع دول خليجية تتمتع بثقل اقتصادي وازن، وموقع استراتيجي حيوي، ومصالح أمنية تتقاطع في جوانب عديدة مع المصالح الصهيونية، خصوصاً فيما يتعلق بمواجهة النفوذ الإيراني، وتأمين الممرات المائية، ومكافحة التهديدات العابرة للحدود، هذا التلاقي الاستراتيجي أتاح فرصة فريدة لإعادة النظر في بعض ثوابت العقيدة الأمنية الصهيونية التي طالما افترضت أن البيئة العربية المحيطة تشكل تهديداً وجودياً دائمًا.[٢٩]

من جهة أخرى، لعبت الولايات المتحدة دوراً محورياً في تسهيل هذه الاتفاقيات، إذ سعت إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك، دونالد ترامب، إلى إعادة تشكيل معادلات التحالفات في المنطقة من خلال خلق محور إقليمي مضاد لإيران، يضم الصهيونية ودولاً عربية سنية مؤثرة، وقد ترافق هذا التوجه مع تغير ملحوظ في المزاج الرسمي وحتى الشعبي في بعض الدول الخليجية، حيث تم الترويج للتطبيع كخطوة ضرورية لمواكبة التغيرات الدولية وتحقيق المصالح الوطنية، لا سيما في مجالات الاقتصاد، التكنولوجيا، والأمن.

وفي ضوء هذه التحولات، بدأت الدوائر الأمنية والسياسية في "إسرائيل" في استشراف دلالات هذا التطبيع على الأمن القومي الصهيوني، سواء من حيث الفرص أو التحديات، ففي الوقت الذي اعتُبر فيه التطبيع مكسباً استراتيجياً يعزز مكانة الصهيونية الإقليمية، ويوسع من دائرة "السلام" خارج الإطار الفلسطيني التقليدي، نشأت أيضًا تساؤلات داخلية حول مدى استدامة هذا التحول، وحدود التعاون الأمني الممكن، وكيفية دمج هذه التطورات في بنية العقيدة الأمنية التي كانت قائمة على منطق "الاعتماد على الذات" و"العزلة الاستراتيجية".

بناءً عليه، يتناول هذا المبحث ثلاثة محاور رئيسية:

أولًا: سياق ودوافع تطبيع العلاقات مع دول الخليج

شهدت السنوات الأخيرة تحولًا جذريًا في مسار العلاقات بين الصهيونية وعدد من دول الخليج، تجسد في اتفاقيات التطبيع التي وُقعت في إطار ما يُعرف بـ"اتفاقيات إبراهام (Abraham Accords)" عام ٢٠٢٠. وقد دفع هذا التحول عدد من العوامل المتشابكة، من أبرزها:

١-المصالح المشتركة (الاقتصادية، الأمنية، مواجهة النفوذ الإيراني)

برزت المصالح الاقتصادية والأمنية كأحد أبرز دوافع التقارب الخليجي-الصهيوني، حيث وجدت الدول الخليجية، خصوصًا الإمارات والبحرين، في الصهيونية شريكًا اقتصاديًا وتقنيًا مهمًا، لاسيما في مجالات التكنولوجيا، الزراعة، الأمن السيبراني، والطاقة المتجددة، على الصعيد الأمني، تشكل إيران التهديد المشترك الأبرز، إذ تتقاطع مصالح الطرفين في الرغبة في كبح نفوذ طهران الإقليمي، خصوصًا في سوريا واليمن ولبنان، إلى جانب الملف النووي الإيراني الذي يعتبر تهديدًا مباشرًا لكل من الصهيونية ودول الخليج[٣٠].

وقد عبر العديد من المسؤولين الصهيونيين والخليجيين عن هذا التلاقي في المصالح، حيث أشار رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق بنيامين نتنياهو مرارًا إلى أن "العدو المشترك يُقرّب الحلفاء الطبيعيين" في إشارة إلى إيران[٣١].

كما صرح وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد في أكثر من مناسبة بأن "الاستقرار الإقليمي يتطلب شراكات جديدة لمواجهة التحديات المتزايدة"[٣٢].

٢-الدور الأمريكي في تسهيل الاتفاقيات

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا محوريًا في بلورة اتفاقيات التطبيع، حيث وظّف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هذه الاتفاقيات ضمن استراتيجيته لتقديم إنجاز دبلوماسي في السياسة الخارجية، وهو ما أثمر عن توقيع اتفاقيات سلام رسمية بين الصهيونية وكل من الإمارات والبحرين، تلتها لاحقًا خطوات مماثلة من السودان والمغرب بدرجات متفاوتة.

مارست الإدارة الأمريكية ضغوطًا دبلوماسية واقتصادية لتشجيع الدول العربية على الانخراط في هذه الاتفاقيات، مقدمًة في المقابل حوافز أمنية واستثمارية ضخمة، من بينها بيع طائرات F-35 للإمارات، والاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء الغربية [٣٣].

هذا الدور الحاسم عزز من قدرة الصهيونية على تجاوز المسار التقليدي المرتبط بالقضية الفلسطينية وفتح آفاق تعاون مباشر مع دول عربية مركزية.

٣-تغير المزاج الشعبي والرسمي في بعض الدول العربية

شهد المزاج العام في بعض دول الخليج تحولات تدريجية بفعل الخطاب الإعلامي والسياسي الذي ركز على المصالح القومية وأولوية التنمية على حساب الأيديولوجيا، رُوّج لفكرة أن التطبيع لا يعني التخلي عن دعم الفلسطينيين، بل يمكن أن يكون أداة لدفع عجلة السلام، وقد تجلى هذا التحول في انحسار الخطاب المعادي للصهيونية في بعض وسائل الإعلام الخليجية، فضلًا عن صعود خطاب "السلام الإقليمي" الذي يضع التنمية والابتكار في صدارة الاهتمامات.

رغم استمرار وجود معارضة شعبية للتطبيع، إلا أن الأنظمة الرسمية استطاعت فرض سياسة خارجية جديدة مدفوعة باعتبارات السيادة الوطنية والمصلحة العليا، في ظل تراجع مركزية القضية الفلسطينية في الخطاب الرسمي العربي [٣٤].

ثانيًا: الأبعاد الأمنية المباشرة لاتفاقيات التطبيع

تمثل اتفاقيات التطبيع مع دول الخليج تحولًا جوهريًا في مكونات البيئة الأمنية الإقليمية، سواء من ناحية إعادة تشكيل التحالفات أو تطوير أدوات القوة.

١-توسيع دائرة "السلام" وتغيير الخارطة الجيوسياسية للمنطقة

أتاح التطبيع للصهيونية فرصة دمج نفسها في النظام الإقليمي العربي بشكل غير مسبوق، فبدلًا من أن تكون محاطة بدول معادية، باتت الآن جزءًا من محور إقليمي جديد يضم دولًا ذات نفوذ مالي وسياسي كبير، هذا التغيير يُعد نقلة نوعية في بنية الخارطة الجيوسياسية للمنطقة، حيث بات من الممكن تصور نشوء "تحالف أمني إقليمي" يتعاون على مستويات متعددة في مواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية.

وقد انعكس هذا في عدة مشاهد، من بينها مشاركة ضباط الصهيونيين في مناورات بحرية مشتركة إلى جانب الإمارات والبحرين في الخليج العربي برعاية أمريكية، وهي سابقة لم يكن من الممكن تخيلها قبل عقد من الزمان[٣٥].

٢-إمكانات التعاون الاستخباري والعسكري

أوجدت هذه الاتفاقيات قناة مباشرة لتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الصهيونية ودول الخليج، ما عزز من القدرة على التصدي للتهديدات السيبرانية، وحماية المنشآت الحيوية، وتتبع الأنشطة الإيرانية في المنطقة، كما تم فتح المجال أمام التعاون في الصناعات الدفاعية، وهو ما تجسد في توقيع عدد من مذكرات التفاهم بين شركات أمنية وعسكرية من الطرفين.

وتشير تقارير إلى أن هناك نقاشات متقدمة حول إنشاء أنظمة دفاع جوي إقليمية مشتركة، وهو ما يعني إحداث اندماج فعلي في البنية الأمنية الإقليمية بإشراف أمريكي[٣٦].

٣-فتح آفاق جديدة للتعامل مع التهديدات المشتركة

عززت هذه الشراكات من قدرة الصهيونية ودول الخليج على بناء إستراتيجية ردع مزدوجة ضد التهديدات الإيرانية، بما فيها الصواريخ الباليستية وهجمات الطائرات المسيّرة، كما فتحت المجال لتنسيق الجهود في مواجهة تهديدات أخرى غير تقليدية مثل الإرهاب العابر للحدود، التهديدات البحرية، والقرصنة السيبرانية، في بيئة أمنية تتسم بالتعقيد والتداخل.

بذلك، لم تعد الصهيونية منعزلة عن فضائها العربي، بل أصبحت فاعلًا أساسيًا في صياغة معادلات الأمن الإقليمي بالتعاون مع دول خليجية تملك موارد وقدرات استراتيجية كبرى[٣٧].

ثالثًا: القراءات الصهيونية الأولية لتأثير التطبيع على الأمن القومي

لقيت اتفاقيات التطبيع ترحيبًا واسعًا في الصهيونية، سواء على المستوى الرسمي أو الإعلامي، واعتُبرت أحد أهم التحولات الاستراتيجية في تاريخ الدولة منذ تأسيسها.

١-الاحتفاء بالتطبيع كإنجاز استراتيجي يعزز الأمن

قدّم صانعو القرار الصهيونيون التطبيع مع الخليج كـ"اختراق استراتيجي" يُنهي عزلة الصهيونية الإقليمية ويمنحها شرعية سياسية وأمنية غير مسبوقة، وقد وصف رئيس الوزراء الأسبق نتنياهو هذه الاتفاقيات بأنها "نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط"[٣٨].

كما اعتبر قادة الجيش والموساد أنها تمثل تعزيزًا مباشرًا للأمن القومي، من خلال إنشاء فضاءات تعاون جديدة ضد التهديدات الإقليمية[٣٩].

٢-الجدل الداخلي حول مدى عمق واستدامة هذا التحول

رغم الاحتفاء الواسع، ظهرت بعض الأصوات داخل الأوساط الأكاديمية والإعلامية الصهيونية تُحذر من المبالغة في تقييم هذه الاتفاقيات، معتبرة أن التطبيع "سلام بين الحكومات لا بين الشعوب"، ما يجعله هشًا أمام أي تطورات سياسية أو تصعيد في الساحة الفلسطينية.

كما أبدت بعض مراكز الأبحاث قلقها من اعتماد الصهيونية المتزايد على الأنظمة العربية غير الديمقراطية، وهو ما قد يتركها عرضة لتقلبات داخلية في حال تغيرت السياسات أو النظم في هذه الدول[٤٠].

٣-بدء تلمس الحاجة لتكييف العقيدة الأمنية مع الواقع الجديد

أفضى التطبيع إلى نقاشات داخلية حول ضرورة إعادة تعريف العقيدة الأمنية الصهيونية لتلائم الانفتاح الإقليمي الجديد، الذي لم يعد يقوم فقط على مبدأ "الدفاع من الخارج" بل يتضمن "التعاون من الداخل"، هذا يستدعي تطوير أدوات جديدة للردع، وتوسيع دائرة التحالفات، وتحديث آليات التنسيق الأمني، وهو ما بدأت به الصهيونية فعليًا من خلال إنشاء وحدات متخصصة للتعاون الدولي في وزارة الدفاع والجيش[٤١].

وبذلك يمثل تطبيع العلاقات الأمنية مع دول الخليج نقلة استراتيجية عميقة في المعادلة الإقليمية، تتجاوز البعد الدبلوماسي إلى مستويات غير مسبوقة من التعاون الأمني والعسكري، وقد مكّن هذا التحول الصهيونية من تجاوز العزلة الإقليمية التقليدية، وعزز من قدرتها على مواجهة التهديدات الإيرانية المتصاعدة، إلا أن هذا الإنجاز يبقى محفوفًا بتحديات تتعلق بمدى استدامته وعمقه الشعبي، فضلًا عن انعكاساته على التوازنات الداخلية والإقليمية، مما يجعل من الضروري تكييف العقيدة الأمنية الصهيونية وفق مستجدات البيئة الجيوسياسية.

المبحث الثالث

العقيدة الأمنية الصهيونية في ظل التطبيع الخليجي : التحديات والمستقبل المنظور

أحدثت اتفاقيات التطبيع مع عدد من الدول الخليجية، وفي مقدمتها الإمارات العربية المتحدة والبحرين، تحوّلًا نوعيًا في البيئة الاستراتيجية التي تتحرك ضمنها العقيدة الأمنية الصهيونية، فبعد أن كانت هذه العقيدة قائمة لعقود على منطلقات العزلة الإقليمية، و"الاعتماد على الذات" كمرتكز مركزي في التصور الأمني، بدأت الدولة العبرية، بعد هذه الاتفاقيات، في إعادة تقييم بنيتها العقائدية الأمنية، وتكييف مفاهيمها وأولوياتها وفقاً للمعطيات الجديدة، التي أبرزت فرصًا وتحديات غير مسبوقة.

لقد فرض هذا الواقع المستجد على صناع القرار في الصهيونية ضرورة مراجعة العديد من الفرضيات التي شكّلت الأساس الصلب لعقيدتهم الأمنية منذ نشأة الدولة، وعلى رأسها طبيعة التهديدات المحدقة بها، وحدود الاستجابة المناسبة لها، ومصادر العمق الاستراتيجي الذي يمكن الاتكاء عليه في أوقات الأزمات، فمع دخول أطراف عربية جديدة في دائرة "التحالف الصامت" أو المعلن، تغيّرت بشكل جزئي نظرة الصهيونية إلى المجال العربي، لا بوصفه فضاءً معاديًا بالكامل، وإنما كساحة محتملة للتعاون الأمني والدفاعي، وخاصة في مواجهة التحدي الإيراني المتصاعد، والتهديدات المستحدثة في مجالات مثل الفضاء السيبراني وأمن الممرات البحرية والطاقة[٤٢].

هذا التغيير لا يعني أن العقيدة الأمنية الصهيونية تخلت كلياً عن توجهاتها التقليدية، بل يشير إلى عملية تكيّف مرنة، تمزج بين المحافظة على ركائز الردع والاستعداد العسكري، وبين استثمار التحولات الجيوسياسية لتعزيز المكانة الإقليمية من خلال الشراكات، وهكذا، بدأت مفاهيم مثل "العمق الاستراتيجي" و"التحالفات الدفاعية" و"الدبلوماسية الأمنية" تكتسب وزنًا متزايدًا في التفكير الأمني الصهيوني.[٤٣]

ومن أبرز ملامح هذا التحول أيضًا، التراجع النسبي لمركزية القضية الفلسطينية في الخطاب الأمني الرسمي، وهو ما ينعكس في تزايد الميل إلى التعامل مع التهديدات الأخرى – وفي مقدمتها إيران – باعتبارها الخطر الاستراتيجي الأهم، هذا التحول لا يعني تجاهل الملف الفلسطيني تمامًا، لكنه يدل على إعادة ترتيب الأولويات الأمنية ضمن واقع سياسي وأمني متغيّر، تسعى الصهيونية من خلاله إلى توسيع نطاق تأثيرها الإقليمي، وتطبيع وجودها كـ"شريك أمني موثوق" في نظر بعض الأنظمة الخليجية.

بناءً على ذلك، يرصد هذا المبحث ملامح التحول التي طرأت على العقيدة الأمنية الصهيونية في مرحلة ما بعد التطبيع الخليجي، وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية:

أولًا: إعادة تعريف مفهوم التهديد ومصادره

١-استمرار التهديد الإيراني كأولوية قصوى، ولكن بأدوات وآفاق مواجهة جديدة (بما في ذلك التعاون الإقليمي المحتمل).

مع توقيع اتفاقيات التطبيع بين الصهيونية وعدد من دول الخليج (الإمارات، البحرين، لاحقًا السودان والمغرب)، دخل الأمن القومي الصهيوني مرحلة جديدة من إعادة التقييم، لا سيما فيما يتعلق بتحديد مصادر التهديد وترتيب أولوياتها.

٢-استمرار التهديد الإيراني كأولوية قصوى، ولكن بأدوات وآفاق مواجهة جديدة (بما في ذلك التعاون الإقليمي المحتمل).

على الرغم من بقاء **التهديد الإيراني** في صدارة التحديات الأمنية الصهيونية، فإن آفاق التعامل معه لم تعد تقتصر على الردع التقليدي أو العمل الأحادي، بل باتت تشمل احتمالات التعاون الإقليمي المشترك مع شركاء جدد مثل الإمارات والسعودية لاحقًا، في ظل وحدة التصور حول خطورة المشروع النووي الإيراني وتوسعه الإقليمي[٤٤].

٣- تراجع نسبي لمركزية القضية الفلسطينية في الخطاب الأمني الرسمي (وإن لم تختفِ كلياً).

كما أدى التطبيع إلى **تراجع نسبي لمركزية القضية الفلسطينية** في الخطاب الأمني والسياسي الصهيوني الرسمي، وهو ما تمثل في انتقال مركز الاهتمام من الخطر الفلسطيني المباشر إلى التهديدات الإقليمية العابرة للحدود، مثل إيران وتنظيمات غير دولية كـ"حزب الله" [٤٥].

صحيح أن القضية الفلسطينية لم تختفِ تمامًا، ولكنها أُعيدت إلى الخلفية لصالح قضايا يعتبرها صانع القرار الصهيوني أكثر إلحاحًا وراهنية.

٤- بروز أبعاد جديدة للتهديدات (الأمن السيبراني، أمن الطاقة، أمن الممرات المائية).

إلى جانب ذلك، **برزت تهديدات غير تقليدية** باتت تؤثر مباشرة على تصور الأمن القومي، مثل الأمن السيبراني الذي يشكل مصدر قلق متزايد مع تنامي قدرات إيران السيبرانية والهجمات المتكررة على البنى التحتية الصهيونية، فضلًا عن التهديدات المتعلقة **بأمن الطاقة** خاصة بعد اكتشافات الغاز في شرق المتوسط، وأمن الممرات المائية التي باتت مجالًا للتنافس الإقليمي والتدخلات الدولية، كما هو الحال في البحر الأحمر والخليج العربي[٤٦].

ثانيًا: تطور مفهوم "العمق الاستراتيجي" والشراكات الأمنية

١-الانتقال من "الاعتماد على الذات" المطلق إلى بناء شبكة من التحالفات والشراكات الإقليمية.

قبل التطبيع، كان مفهوم **العمق الاستراتيجي** في العقيدة الأمنية الصهيونية يعتمد على فكرة "الاعتماد على الذات" و"الهجوم الوقائي" في حال وجود تهديد مباشر، لكن الاتفاقيات الجديدة أرست تحولًا نوعيًّا في هذا المفهوم، بحيث لم يعد مقتصرًا على الجغرافيا المباشرة بل اتسع ليشمل **تحالفات استراتيجية إقليمية** توفر مظلة أمنية واقتصادية ودبلوماسية للصهيونية[٤٧].

٢-أهمية دول الخليج كعمق استراتيجي جديد (اقتصادي، أمني، دبلوماسي).

بموجب ذلك، تُعد دول الخليج، خصوصًا الإمارات والبحرين، **عمقًا استراتيجيًا جديدًا** للصهيونية من حيث الأبعاد الاقتصادية (الاستثمارات والتكنولوجيا والطاقة)، والأمنية (التعاون الاستخباري والدفاعي)، والدبلوماسية (التنسيق في المحافل الدولية ضد إيران أو دعم المواقف الصهيونية[٤٨]، وقد عبّر مسؤولون صهيونيون عن هذا التحول، مؤكدين أن العمق الاستراتيجي لم يعد محصورًا في الداخل أو بالدول الكبرى فقط، بل باتت الدول الخليجية شريكًا حيويًا[٤٩].

٣-السعي لبلورة تكتلات إقليمية لمواجهة التحديات المشتركة.

كما أن الصهيونية ، في ضوء التحالفات الجديدة، تسعى إلى **بناء تكتلات أمنية إقليمية** على غرار ما طرحته من أفكار لإنشاء تحالف "ناتو شرق أوسطي" تقوده واشنطن ويضم دول الخليج والصهيونية لمواجهة إيران، وهي فكرة أُشير إليها صراحة في قمة جدة ٢٠٢٢، وإن لم تتبلور عمليًا بعد[٥٠].

ثالثًا: التحولات في الأدوات والوسائل الأمنية

١-زيادة التركيز على الدبلوماسية الدفاعية والتعاون الأمني متعدد الأطراف.

تشهد الأدوات الأمنية الصهيونية **تحولًا واضحًا من التركيز التقليدي على الردع والهجوم إلى أدوات أكثر مرونة وشمولًا**، تتماشى مع البيئة الأمنية الجديدة في المنطقة بعد التطبيع، أبرز هذه الأدوات هو **تعزيز الدبلوماسية الدفاعية**، أي استخدام القنوات الدبلوماسية لتأمين المصالح الأمنية من خلال الاتفاقيات، التنسيق المشترك، وتبادل المعلومات[٥١].

٢-تعزيز القدرات التكنولوجية والاستخباراتية في سياق التعاون الإقليمي.

كما تعمل الصهيونية على **تعزيز قدراتها التكنولوجية والاستخباراتية** ضمن إطار التعاون الإقليمي، إذ شهدت السنوات الأخيرة توقيع اتفاقيات تعاون استخباري وأمني مع الإمارات، وتبادلت وفود أمنية رفيعة المستوى، ما سمح بمشاركة المعلومات حول التهديدات المشتركة من إيران أو الجماعات المسلحة أو التحديات السيبرانية[٥٢].

وهذا التعاون يتسع ليشمل تطوير تقنيات دفاعية مشتركة، مثل الطائرات المسيّرة، أنظمة الدفاع الصاروخي، وأمن الفضاء الإلكتروني.

٣-احتمالية إعادة النظر في بعض جوانب الانتشار العسكري والاستعدادات العملياتية.

وبالنظر إلى هذا التغير في البيئة الأمنية، **قد تعيد الصهيونية النظر في بعض جوانب انتشارها العسكري** واستعداداتها العملياتية، خاصة على الجبهات التي كانت تحظى بأولوية مثل جبهة غزة أو الحدود الشمالية، في مقابل تعزيز الحضور الاستراتيجي في البحر الأحمر، والخليج العربي، وشرق المتوسط عبر التعاون مع شركائها الجدد[٥٣].

رابعًا: تأثير التطبيع على مفهوم "الردع" الصهيوني

١-هل أدى التطبيع إلى تعزيز قوة الردع أم إلى ظهور تحديات جديدة له؟

لطالما شكّل **الردع حجر الزاوية في العقيدة الأمنية الصهيونية**، ولكن التطبيع أدخل تعديلات جوهرية على معادلة الردع، سواء من حيث الأطراف المستهدفة أو الأدوات المستخدمة، فالتطبيع أدى إلى **تعزيز قوة**

الردع الصهيونية إقليميًا من خلال توسيع شبكة التحالفات، بما يبعث برسائل واضحة للخصوم الإقليميين (إيران، حزب الله، الحوثيين) بأن الصهيونية لم تعد معزولة بل باتت طرفًا فاعلًا في تكتلات واسعة[٥٤].

٢–دور دول الخليج في معادلة الردع الإقليمية.

من جهة أخرى، طرح التطبيع **تحديات جديدة على منظومة الردع**، أبرزها الحاجة إلى التوازن بين تعزيز العلاقات مع الشركاء الخليجيين ومراعاة حساسياتهم، خصوصًا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أو العمليات العسكرية في غزة، ما قد يُقيد بعض أدوات الردع التقليدية أو يتطلب تكييفًا في استخدامها[٥٥].

أخيرًا، دخلت **دول الخليج كشريك في معادلة الردع الإقليمي**، سواء من خلال التعاون الاستخباري والعسكري أو من خلال تقاسم الأعباء الأمنية في مواجهة إيران، هذا الدور الخليجي لا يعني بالضرورة دعمًا مطلقًا للصهيونية في كل مواقفها، لكنه يعكس تنامي **دور الردع الجماعي** في المعادلة الأمنية الصهيونية[٥٦].

وبذلك أفضى مسار التطبيع إلى إعادة تشكيل البيئة الأمنية للصهيونية على مستويات متعددة، ما تطلّب إعادة تعريف مفاهيم مركزية مثل التهديد، العمق الاستراتيجي، الأدوات، والردع، ولم يعد الأمن الصهيوني حكرًا على القدرة الذاتية أو الردع الأحادي، بل بات جزءًا من شبكة علاقات وتحالفات إقليمية تساهم في إعادة صياغة خريطة التهديدات والفرص في المنطقة، وفي الوقت ذاته، فإن هذه التحولات تفرض على الصهيونية تحديات تكيّفية تتعلق بالحفاظ على التوازن بين تحقيق المصالح الأمنية الجديدة واحترام حدود التوافق مع شركائها الجدد.

المبحث الرابع

التحديات والمستقبل المنظور للعقيدة الأمنية الصهيونية في ظل التطبيع الخليجي

تمثل التحولات التي طرأت على العقيدة الأمنية الصهيونية في أعقاب اتفاقيات التطبيع مع بعض دول الخليج لحظة مفصلية في مسار الأمن القومي الصهيوني، فبينما فتحت هذه الاتفاقيات آفاقًا غير مسبوقة للتعاون الإقليمي، وتوسيع مجال الحركة الاستراتيجية للصهيونية، فإنها في الوقت ذاته حملت معها مجموعة معقدة من التحديات الداخلية والخارجية التي تضع مستقبل هذه العقيدة على المحك.

فعلى المستوى الإقليمي، تبقى اتفاقيات التطبيع مرهونة بمدى استقرار البيئة الجيوسياسية، وبخاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، التي لا تزال تمثل نقطة احتكاك رئيسية في علاقة الصهيونية بالعالم العربي، ومن شأن أي تصعيد ميداني في الأراضي الفلسطينية، أو تصاعد الاستياء الشعبي في دول الخليج، أن يؤثر سلبًا على استدامة هذا المسار، مما يفرض على الصهيونية التعامل بحذر مع هذا الانفتاح الجديد، وضرورة إدارته ضمن توازن دقيق بين المكاسب الآنية والمخاطر الكامنة[٥٧].

أما على الصعيد الدولي والإقليمي الأوسع، فإن القوى المنافسة مثل إيران وتركيا تنظر إلى التقارب الصهيوني الخليجي بوصفه تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية، وقد تسعى إلى تقويضه عبر أدوات متعددة، بما في ذلك التوترات بالوكالة، والحملات الإعلامية، والضغوط السياسية، كما أن الداخل الصهيوني نفسه ليس بمنأى عن التباين في المواقف، حيث تُطرح تساؤلات جدية حول مدى واقعية الرهان على هذه التحالفات، وإلى أي حد يمكن اعتبارها بديلًا مستدامًا عن المبادئ التقليدية التي قامت عليها العقيدة الأمنية لعقود[٥٨].

إلى جانب ذلك، فإن إرث الصراع العربي الصهيوني لا يمكن تجاوزه بسهولة، فرغم ما أتاحه التطبيع من فرص لتقريب وجهات النظر وبناء شراكات أمنية واقتصادية، إلا أن الثقة بين الأطراف لا تزال هشّة، ويحتاج تجاوز رواسب الماضي إلى وقت وجهد طويلين، خاصة في ظل غياب حلّ عادل وشامل للقضية الفلسطينية، واستمرار الاحتلال، وتدهور الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تنعكس هذه التحديات أيضًا على مستقبل الصراع الفلسطيني الصهيوني، الذي بات محاطًا بأسئلة جديدة، فهل يؤدي التطبيع إلى تهميش هذه القضية، وتحويلها إلى ملف ثانوي في السياسات الإقليمية؟ أم يمكن أن يوفر هذا الواقع الإقليمي المستجد فرصة لإعادة صياغة شروط التسوية، بوساطة أو ضغط من الأطراف الخليجية المطبّعة؟ لا شك أن الموقف الفلسطيني الرافض لمعظم هذه الاتفاقيات يزيد من تعقيد المشهد، ويعكس تباينًا واضحًا في الرؤى حيال مستقبل المنطقة وترتيباتها الأمنية.

في ضوء هذه المعطيات، يصبح من الضروري النظر إلى مستقبل العقيدة الأمنية الصهيونية ضمن مجموعة من السيناريوهات المحتملة، فهناك من يرجّح سيناريو تعميق التعاون الصهيوني الخليجي، وتشكيل محور أمني إقليمي قادر على مواجهة التحديات المشتركة، خاصة في ظل تقاطع المصالح في ملفات مثل التهديد الإيراني، وأمن الطاقة، والتكنولوجيا الدفاعية، في المقابل، يبرز سيناريو الجمود أو حتى التراجع، نتيجة عوامل مثل تغير الإدارات

السياسية، أو تصاعد التوترات الإقليمية، أو انتكاسات أمنية غير متوقعة، وبين هذين الخيارين، يبقى سيناريو التكيّف المستمر أكثر واقعية، حيث تسعى الصهيونية إلى إعادة تشكيل عقيدتها الأمنية بما يتلاءم مع ديناميكيات المنطقة المتغيرة، دون تفريط كامل في مبادئها التقليدية.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى مناقشة التحديات المتعددة التي تواجه العقيدة الأمنية الصهيونية في ضوء الواقع الجديد الذي فرضته اتفاقيات التطبيع الخليجية، واستكشاف السيناريوهات الممكنة لمستقبل هذه العقيدة، كما يسعى إلى تقديم تقييم نقدي لمسار التحولات الجارية، ومدى قدرة الصهيونية على مواءمة عقيدتها الأمنية مع المتغيرات المتسارعة، وصولًا إلى عرض مجموعة من الخلاصات والتوصيات التي يمكن أن تفيد صنّاع القرار والباحثين في فهم طبيعة هذا التحول الاستراتيجي المركّب.

أولاً: التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه التحولات الجديدة

١–استقرار واستدامة اتفاقيات التطبيع وتأثرها بالتطورات الإقليمية

على الرغم من الزخم الذي صاحب توقيع "اتفاقيات أبراهام" بين الصهيونية وعدد من الدول العربية، فإن استدامة هذه الاتفاقيات تظل رهينة بعدة عوامل، من أبرزها التطورات الإقليمية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إذ تشير الدراسات إلى أن الرأي العام في الدول المطبعة لا يزال ينظر بعين الريبة إلى التعاون مع الصهيونية، ما يهدد بتقويض الاتفاقيات حال نشوب تصعيد ميداني في الأراضي الفلسطينية المحتلة[٥٩].

كما أن صعود الحركات السياسية المعارضة للتطبيع في بعض هذه الدول قد يعيد النظر في فاعلية تلك الاتفاقيات على المدى البعيد[٦٠].

٢–ردود فعل القوى الإقليمية الأخرى

التقارب الصهيوني مع بعض دول الخليج أثار حفيظة قوى إقليمية فاعلة مثل إيران وتركيا، فقد اعتبرت طهران هذا التطبيع بمثابة تهديد مباشر لأمنها القومي، ووصفت الخطوة بأنها "خيانة للقضية الفلسطينية"[٦١].

أما تركيا، وعلى الرغم من محاولات التهدئة مع تل أبيب، فإنها تبقي أوراقها مفتوحة، وتعمل على تعزيز حضورها في القدس والضفة الغربية من خلال المؤسسات والمنظمات المدنية[٦٢].

وقد يدفع التوتر بين المحاور الإقليمية المختلفة إلى تصعيد أمني يعيد ترتيب أولويات العقيدة الأمنية الصهيونية من جديد[٦٣].

٣-الانقسامات الداخلية في الصهيونية

تشهد الصهيونية حالة استقطاب داخلي حادة تتعلق بطبيعة العقيدة الأمنية وحدود الانفتاح على المحيط العربي، فبينما يدفع التيار اليميني نحو تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي مع دول الخليج دون تقديم أي تنازلات للفلسطينيين، ترى بعض الأصوات في المؤسسة الأمنية أن تجاوز القضية الفلسطينية بالكامل قد يشكل خطراً استراتيجياً مستقبلياً[٦٤].

كما أن الانقسامات داخل المجتمع الصهيوني بين المتدينين والعلمانيين، والمهاجرين والقدامى، تنعكس على توجهات الدولة في التعامل مع البيئة الإقليمية الجديدة[٦٥].

٤-تحديات بناء الثقة وتجاوز إرث الصراع

على الرغم من توقيع اتفاقيات التطبيع، فإن تجاوز عقود من العداء وسوء الفهم يتطلب وقتاً وجهداً في بناء الثقة، فالمجتمعات العربية التي أُنجزت الاتفاقيات باسمها لم تُشرك بصورة مباشرة، مما يجعل أي تقارب "نخبويًا" معرضًا للانتكاس في حال وقوع أزمات أو استفزازات متعمدة من أحد الأطراف[٦٦].

كما أن استمرار السياسات الصهيونية ضد الفلسطينيين، خاصة في القدس وغزة، يُعقّد جهود بناء الثقة ويمنح خصوم التطبيع مبررات قوية للتشكيك فيه[٦٧].

ثانياً: التأثيرات المحتملة على الصراع الفلسطيني الصهيوني

١-التهميش أم إعادة التموضع؟

يثير التطبيع تساؤلات حول ما إذا كان يُسهم في تهميش القضية الفلسطينية أو قد يفتح آفاقًا جديدة لتسويتها بشروط صهيونية، في الواقع، تم توظيف اتفاقيات التطبيع من قبل الصهيونية لتكريس رؤيتها الأحادية للصراع، ما أدى إلى تراجع أولوية القضية الفلسطينية في الأجندة العربية الرسمية[٦٨].

غير أن هذا التراجع لا يعني غياب القضية عن وجدان الشعوب، ولا ينفي إمكانية أن تؤدي التحولات الجديدة إلى صياغة مبادرات بديلة للتسوية، تكون أقل ارتباطاً بالمبادئ التقليدية كالعودة والحدود ما قبل ١٩٦٧[٦٩].

٢–موقف السلطة الفلسطينية والفصائل

جاء رد السلطة الفلسطينية على اتفاقيات التطبيع منسجمًا مع الموقف التاريخي الرافض لأي تقارب عربي–صهيوني لا يرتبط بحل عادل للقضية الفلسطينية، وقد استُقبلت هذه الاتفاقيات بتنديد واسع من القيادة الفلسطينية، واعتُبرت خرقًا لمبادرة السلام العربية[٧٠].

أما الفصائل الفلسطينية، خاصة حماس والجهاد الإسلامي، فقد رأت فيها اصطفافًا إقليميًا جديدًا يستهدف المقاومة[٧١].

ومع تصاعد هذه التحولات، باتت بعض الفصائل تدرس إمكانيات الانخراط في معادلات إقليمية جديدة، مدفوعة بالتقارب الإيراني–القطري–التركي، ما قد يؤدي إلى إعادة رسم خرائط التحالفات في المنطقة.

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية للعقيدة الأمنية الصهيونية

١–سيناريو تعميق التعاون الإقليمي

يرجح هذا السيناريو استمرار مسار التطبيع، وتحوّله إلى تحالفات أمنية واقتصادية مؤسسية، تشمل تبادل المعلومات، المناورات المشتركة، والتنسيق في مواجهة "العدو المشترك"، أي إيران والمجموعات الإسلامية الراديكالية[٧٢].

قد تُبنى أنظمة إنذار مبكر موحدة، وتُستخدم التكنولوجيا الصهيونية في حماية البنى التحتية الخليجية، مما يُسهم في دمج الصهيونية ضمن معمار أمني إقليمي جديد[٧٣].

٢–سيناريو الجمود أو التراجع

يفترض هذا السيناريو أن هشاشة البيئة الإقليمية قد تؤدي إلى جمود العلاقات أو حتى تراجعها، فقد تؤدي أحداث مثل حرب في غزة، أو اعتداءات على المقدسات، إلى ضغط داخلي على الدول المطبعة، ما يحدّ من

قدرتها على تطوير التعاون مع الصهيونية، كما أن التغير في الإدارة الأميركية أو صعود قوى إسلامية أو قومية في المنطقة قد يعيد إحياء المقاطعة ويقوض المكتسبات الحالية[٧٤].

٣-سيناريو التكيف المستمر

يقوم هذا السيناريو على فرضية أن الصهيونية ستواصل تعديل عقيدتها الأمنية بناءً على معطيات الميدان، مع المحافظة على خطوطها الاستراتيجية الكبرى، فالعقيدة الأمنية الصهيونية تقوم تقليديًا على الردع، والإنذار المبكر، ونقل المعركة إلى أرض العدو[٧٥]، لكن مع تعمق علاقاتها مع الدول العربية، قد تضطر إلى إدماج عناصر جديدة تتعلق بالشراكات والتحالفات والاعتماد المتبادل، كما أن احتواء التحديات غير التقليدية (السيبرانية، المناخية، الديموغرافية) قد يصبح جزءًا رئيسًا من الحسابات الأمنية الجديدة[٧٦].

الخاتمة :

أن أبرز ما يميز العقيدة الأمنية الصهيونية الجديدة هو تحوّلها من عقيدة تعتمد على منطق "الانعزال والردع" التقليدي، الذي استمر لعقود منذ تأسيس الدولة، إلى نموذج أكثر تفاعلاً مع البيئة الإقليمية عبر الانخراط والشراكة، فبدلًا من استراتيجية بناء الأسوار والتحصين الأمني، تبنت الصهيونية نهجًا يدمج بين أدوات القوة الصلبة والناعمة، وهو ما تجلّى في تفعيل علاقات دبلوماسية وأمنية مع دول عربية مركزية، واستخدام أدوات الاقتصاد والتكنولوجيا والدبلوماسية العامة لتثبيت مكانتها، هذا التحول يعكس أيضًا فهماً متزايدًا لطبيعة التهديدات المعاصرة، مثل الحروب الهجينة، والأمن السيبراني، وتغيّر بنية التهديدات من الدول إلى الفواعل غير الدوليين[٧٧].

وتُظهر الوقائع أن الصهيونية حققت تقدمًا مهمًا في مساعيها لإعادة تعريف موقعها الإقليمي، فبعد أن كانت تُقدّم كخطر وجودي على الأمن العربي، باتت تظهر -في بعض الروايات الرسمية لعدد من الدول- كشريك محتمل في مجالات الأمن والتكنولوجيا، وقد ساعد التطبيع على كسر حواجز نفسية وسياسية ظلّت قائمة لعقود، إلا أن هذه الإنجازات تبقى محكومة بسياقات متغيرة، وتعاني من غياب الأساس الشعبي، واستمرار الرفض المجتمعي العميق لها، مما يجعل هذا التموضع عرضة للتقلب في حال تغير المواقف السياسية أو وقوع أزمات كبرى، لا سيما المرتبطة بالملف الفلسطيني.

وبالرغم من هذا التحول الظاهري، فإن العقيدة الأمنية الجديدة تظل عرضة للهشاشة بسبب استمرار السياسة الصهيونية القائمة على الإنكار للحقوق الفلسطينية، والاستيطان، والتمييز، فالقوة الناعمة مهما كانت أدواتها فعّالة لا يمكن أن تصمد في مواجهة حقائق ميدانية تعزز المظلومية الفلسطينية وتضعف رواية الصهيونية الإقليمية، وتظل هشاشة الشرعية إحدى نقاط الضعف الكبرى، إذ إن أي تصعيد في غزة أو القدس سرعان ما يعيد الصهيونية إلى موقع الدولة المعتدية في المخيال العربي والإسلامي، ويفضح التناقض بين دعاوى الشراكة وممارسات الإقصاء.

ويتعين الإشارة إلى أن مسار التطبيع في صورته الحالية، والذي يفصل بين التعاون الأمني/الاقتصادي وبين العدالة في القضية الفلسطينية، يضع الدول المطبّعة في مأزق أخلاقي متزايد، فالمكاسب الآنية من التعاون لا يمكن أن تُعادل الآثار بعيدة المدى على استقرار المنطقة ومشروعية الأنظمة، وهذا الفصل بين المسارين (التطبيع والسلام العادل) يُضعف من مناعة المنظومة الإقليمية، ويمنح القوى المعارضة للصهيونية مزيدًا من الشرعية والدعم الشعبي، ويهدد بتفجير الأوضاع من الداخل في أي لحظة.

كما إن التحولات الحاصلة تفرض على كافة الأطراف –العربية والصهيونية والدولية– مراجعة شاملة لمسارات السياسات الإقليمية، فالتطبيع، إذا لم يُقرن بتسوية سياسية عادلة وشاملة، سيظل مسارًا ناقصًا وفاقدًا للشرعية، كما أن العقيدة الأمنية الصهيونية، حتى وإن تطورت من حيث الأدوات، لن تكون مستقرة دون معالجة جوهر الصراع، أي القضية الفلسطينية، إن الانتقال من الأمن بالقوة إلى الأمن بالعدالة لا يعد فقط خيارًا أخلاقيًا، بل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار حقيقي ودائم في الإقليم[٧٨].

توصيات لصانعي القرار والباحثين

– لصنّاع القرار العرب : رفض التطبيع والتمسك بالقضية الفلسطينية

من الضروري أن يُعاد تأكيد مبدأ رفض التطبيع والتمسك بالقضية الفلسطينية والدفاع عنها ودعمها مادياً ومعنوياً ، ورفض كل أشكال التطبيع وتجريمها .

– للباحثين والأكاديميين: تعميق الدراسات المقارنة والمتعددة التخصصات:

ينبغي على مراكز الدراسات والجامعات في العالم العربي والدولي أن تكثف الأبحاث حول أثر اتفاقيات التطبيع على بنية العلاقات الإقليمية، وعلى مواقف الرأي العام، وعلى التحولات في العقيدة الأمنية الصهيونية، هناك حاجة ماسة لدراسات ميدانية تقارن بين ما يُعرض في الخطاب الرسمي وبين ما تتلقاه الشعوب، مع الانفتاح على المناهج النقدية، وتحليل الخطاب، والاستفادة من مصادر معرفية متنوعة، بما في ذلك الروايات المحلية، ووسائل الإعلام البديلة، والإنتاج الثقافي، كما ينبغي دراسة أثر هذه التحولات على الأمن الإنساني، والهويات الوطنية، والتماسك الاجتماعي في الدول المطبّعة.

– للمجتمع الدولي: الضغط نحو تسوية شاملة وعادلة:

على الفاعلين الدوليين، خصوصًا الدول الغربية التي لعبت دورًا محوريًا في هندسة اتفاقيات التطبيع، أن يقرنوا دعمهم بمسؤوليات واضحة تجاه دفع الصهيونية نحو تسوية عادلة للصراع، الاكتفاء بترسيخ واقع التطبيع دون معالجة جذور النزاع يشكل خطأً استراتيجيًا يعيد إنتاج الصراع بأشكال أكثر تعقيدًا، كما يجب إعادة تفعيل آليات القانون الدولي، بما في ذلك التحقيق في الانتهاكات الجسيمة، ودعم المبادرات السلمية متعددة الأطراف.

– للمنظمات الإقليمية: بناء رؤية أمنية جماعية:

ينبغي على المنظمات العربية والإسلامية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي أن تتجاوز الخطاب التقليدي وتعمل على بناء منظومة أمن إقليمي جماعي قائمة على التعاون، لا التنازع، وعلى الربط بين الأمن والاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية، يمكن أن تكون هذه المنظمات منصات فعّالة لصياغة مقاربات جماعية تُحمّل الصهيونية مسؤولية أفعالها، وتُعيد الاعتبار للمبادرة العربية للسلام، وتفعّل الدبلوماسية الجماعية كأداة ضغط ذات جدوى استراتيجية.

الهوامش والمصادر:

١جمال القواسمي، العقيدة الأمنية الإسرائيلية في ظل التغيرات الإقليمية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٢٠، ص ٥٧.

٢وائل برهوم، التحولات البنيوية في العقيدة الأمنية الإسرائيلية بعد التطبيع، المجلة المغاربية للدراسات السياسية، جامعة قسنطينة، العدد ١٦، ٢٠٢٢، ص ١٢١.

٣محمد السماك، الفكر الصهيوني: أصوله وتطوره وانعكاساته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٦١–٦٤.

٤عزمي بشارة، المسألة الفلسطينية: من سراب الدولة إلى كابوس الدولة الواحدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٨٣–٨٥.

٥عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد السادس، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٠٧–١١١.

٦سيف دعنا، "العقيدة الأمنية الإسرائيلية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير ٢٠٠٤، ص ٤٥.

٧حسن نافعة، "الاستراتيجية الإسرائيلية: الجذور والمكونات"، في :الأمن القومي العربي في عصر العولمة، المعهد العربي للدراسات، ٢٠٠١، ص ٧١–٧٣.

٨طارق فهمي، الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية: من بن غوريون إلى نتنياهو، المعهد القومي للدراسات، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١١٢–١١٧.

٩مركز الدراسات الفلسطينية، "تطور العقيدة الأمنية الإسرائيلية"، سلسلة تقارير استراتيجية، رام الله، ٢٠١٩، ص ٣٤–٣٨.

١٠عبد الحليم فضل الله، العقل الأمني الإسرائيلي: الثوابت والمتغيرات، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١، ص ٥٦–٦١.

١١أنطوان شلحت، العقيدة الأمنية الإسرائيلية: قراءة في المتغير والثابت، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، ٢٠١٤، ص ٢٢–٣١.

١٢عليان عليان، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وتحولاتها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٥، عمان، ٢٠١٠، ص ٤٥–٦٠.

١٣فايز رشيد، حروب إسرائيل: من الجيش النظامي إلى حروب العصابات، دار الأهلية للنشر، عمان، ٢٠٠٧، ص ٨٨–١٠٢.

١٤محسن محمد صالح، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة: دراسة في المحددات والتحولات، مجلة شؤون فلسطينية، بيروت، العدد ٢٣٥، ٢٠٢٠، ص ١٣–٢٧.

١٥أنطوان شلحت، العقيدة الأمنية الإسرائيلية: قراءة في المتغير والثابت، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، ٢٠١٤، ص ١٥–٢٢.

١٦عزمي بشارة، المسألة الفلسطينية: من تحرير فلسطين إلى الدولة في سياق التسوية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص ١٣٠–١٣٥.

١٧عليان عليان، العقيدة الأمنية الإسرائيلية وتحولاتها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ١٥، عمان، ٢٠١٠، ص ٥٥–٦٠.

١٨إبراهيم حجازي، سياسة الغموض النووي الإسرائيلي: الأبعاد والرهانات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٧٢–٨٥.

١٩مركز الزيتونة للدراسات، الميزان العسكري بين العرب و"إسرائيل"، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٣٧–٤٨.

٢٠نهاد أبو غوش، الردع الإسرائيلي وحدوده في المواجهة مع المقاومة الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٥، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٠١–١١٥.

٢١محسن محمد صالح، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية: الأبعاد الاستراتيجية والتاريخية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٢٥، عمان، ٢٠١٧، ص ٢٠–٣٦.

٢٢نور الدين مصدق، التحالف الأمريكي الإسرائيلي: الجذور والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٠، ص ٦٠–٧٨.

٢٣وليد عبد الحي، الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بين المفهوم والتطبيق، المركز العربي للأبحاث، ٢٠١٥، ص ١١٢–١٢٥.

٢٤عبدالوهاب قنديل، الصراع العربي الإسرائيلي في ظل التغيرات الإقليمية .مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، ٢٠٢٠، ص ٨٥.

٢٥سامي عبدالسلام، الأمن القومي الإسرائيلي: الأبعاد والتحديات .مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٢٢.

٢٦عدنان أبو عامر، التحولات الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٨١، ٢٠١٩، ص ٩١–٩٢.

٢٧محمد مجتهد، العقيدة الأمنية الإسرائيلية في ضوء التحولات السياسية الداخلية .معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠٢١، ص ٦٤–٦٦.

٢٨رائد سليمان، السياسة الإسرائيلية بين الدين والدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٥، ٢٠٢١، ص ٧٧.

٢٩باسم الحلبي، دور تركيا في القضية الفلسطينية: خطاب وممارسة"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر ٢، العدد ٤٥، ٢٠٢٠، ص ١٣٥.

30 Lustick, Ian. Trapped in the War on Terror. University of Pennsylvania Press, 2006, p7.

31 Netanyahu, Benjamin. "Speech at the UN General Assembly", September 27, 2018.

32 UAE Ministry of Foreign Affairs, "Statement on the Abraham Accords", 2020 , p67.

33 U.S. Department of State, "Abraham Accords Declaration", 15 September 2020.

34 Gause III, F. Gregory. "The New Middle East Cold War." Brookings Doha Center Analysis Paper, No. 11, 2014, p216.

35 U.S. Naval Forces Central Command, "Combined Maritime Forces Exercises", 2021 , p243.

36 Jerusalem Post. "Israel-UAE Defense Ties Deepen", 12 August 2021.

37 International Institute for Strategic Studies (IISS). The Military Balance 2023. Routledge, 2023 , 45.

38 Netanyahu, Benjamin. "Press Briefing", August 2020 , p98.

39 Yadlin, Amos. "Strategic Assessment of the Abraham Accords." INSS Insight, No. 1395, 2020 , p68.

40 Feldman, Shai. "Israel and the Arab Gulf States: The Limits of Normalization." Middle East Policy, Vol. 27, No. 1, 2020 , p165.

41 Israeli Ministry of Defense, "Annual Report on Regional Cooperation", 2022, p3.

٤٢خالد البطش، قراءة في الموقف الفلسطيني من اتفاقيات أبراهام، المنتدى الفلسطيني للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورقة بحثية، غزة، ٢٠٢٠، ص ٤٤.

٤٣سامي عاشور، العقيدة الأمنية الإسرائيلية: من الردع إلى الشراكة الأمنية، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، ٢٠٢٢، ص ٧٤.

44 Zimmt, Raz. “Iran and Israel’s Shadow War.” The Washington Institute, 2021 , p7.

45 Goren, Nimrod. “The Abraham Accords and the Marginalization of the Palestinian Issue.” Mitvim Institute, 2021 , p22.

46 Inbar, Efraim. “Israeli National Security: A New Strategy for an Era of Change.” Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2020 , p24.

47 Yaari, Ehud. “Israel’s New Strategic Depth in the Gulf.” Foreign Affairs, 2021 ,p3 .

48 Harel, Amos. “The Gulf: Israel’s Emerging Strategic Frontier.” Haaretz, 2021 , p21.

49 Cohen, Ariel. “Geopolitical Shifts in the Middle East Post-Abraham Accords.” Atlantic Council, 2022 , p77..

50 Barnett, Michael. “Middle East Security Architecture: A Mirage?” Brookings Institution, 2022 , p6.

51 Sachs, Natan. “Defense Diplomacy in the Middle East.” Brookings Doha Center, 2021 , p9.

52 Levitt, Matthew. “Security Cooperation under the Abraham Accords.” The Washington Institute, 2022 , p9.

53 Kaye, Dalia Dassa. “Israel’s Strategic Calculus after Normalization.” RAND Corporation, 2021 , 17.

54 Rubin, Lawrence. “Deterrence Dynamics in the Gulf-Israel-Iran Triangle.” Middle East Policy, 2022 , p3.

55 Shapiro, Jeremy. “Limits of Israeli Deterrence in a New Regional Order.” European Council on Foreign Relations, 2021, p4.

56 Alon, Yoel. “Shared Deterrence: Gulf-Israel Security Cooperation.” INSS Insight, No.1445, 2022, p63.

٥٧محمود المدهون، تحولات البيئة الإقليمية وتداعياتها على المقاومة الفلسطينية، مجلة قضايا الأمن القومي الفلسطيني، مركز الدراسات المستقبلية، غزة، ٢٠٢١، ص ٦٧.

٥٨يحيى عزام،تحديات التطبيع وآفاق الاستمرارية،مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد٢٠٢١،٢٢٣،ص٨٢.

59 Lustick, Ian S. Paradigm Lost: From Two-State Solution to One-State Reality. University of Pennsylvania Press, 2019 , p153..

60 Bishara, Marwan. “Normalization without Peace.” Al Jazeera English, 2020 .

61 Tibon, Amir. “Iran Slams UAE-Israel Deal, Warns of ‘Dangerous Consequences.’” Haaretz, 2020 , p11.

62 Yavuz, M. Hakan. Islamic Political Identity in Turkey. Oxford University Press, 2003, p 185.

٦٣طارق الشرقاوي، أثر التطبيع على رمزية القضية الفلسطينية، مجلة رؤى استراتيجية، المركز العربي للأبحاث، العدد ١٧، ٢٠٢١، ص ٩٩.

64 Inbar, Efraim. “Israeli National Security: A New Strategy for an Era of Change.” Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2016 , p23.

65 Ben-Porat, Guy. Between State and Synagogue: The Secularization of Contemporary Israel. Cambridge University Press, 2013 , p211.

66 Gause III, F. Gregory. “The Future of U.S. Policy in the Persian Gulf.” Brookings Institution, 2021 , p8.

67 Pappé, Ilan. The Biggest Prison on Earth: A History of the Israeli Occupation. Oneworld Publications, 2017 , p31.

68 Khalidi, Rashid. The Hundred Years' War on Palestine. Picador, 2020 , p21.

69 Telhami, Shibley. “What Do Arab Publics Think about Normalization with Israel?” Brookings Institution, 2021, p3.

70 Palestinian Authority. Official Statement on the UAE-Israel Agreement, 2020 , p26.

71 Hroub, Khaled. Hamas: Political Thought and Practice. Institute for Palestine Studies, 2000 , p10.

72 Yaari, Ehud. “Israel’s New Allies: A Shift in Regional Alliances.” The Washington Institute for Near East Policy, 2021, p15.

73 Guzansky, Yoel. “The Abraham Accords: Strategic Implications.” INSS Insight, 2020 , p2.

74 Al-Rasheed, Madawi. The Son King: Reform and Repression in Saudi Arabia. Hurst Publishers, 2021, p177.

75 Ben-Israel, Isaac. “Philosophy of Israel’s Security Doctrine.” Israel Affairs, Vol. 6, No. 3 (2000): pp. 45–64.

٧٦محمد الصياد،التحولات الجيوسياسية في الخليج العربي بعد اتفاقيات أبراهام،دار الشروق،القاهرة،٢٠٢٢، ص٨٨.

٧٧خليل الزعبي، التطبيع وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٧٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢١، ص ١١٠.

78 Shlaim, Avi. Israel and Palestine: Reappraisals, Revisions, Refutations. Verso, 2009 , p76.